المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵙⴳⵎⵉ ⵓⵏⴰⵎⵓⵙ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵏ
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20/11/2012

ضحايا سنوات الجمر ببني ملال يطالبون بالإنصاف وجبر الضرر

تحت شعار: «مزيدا من النضال من أجل إسقاط المصالحة المغشوشة»، نظم مكتب المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف فرع جهة تادلة أزيلال وقفة احتجاجية أمام مقر المديرية الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ببني ملال يوم الثلاثاء 13 نونبر 2012 في الساعة العاشرة صباحا، شارك فيها ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالجهة من أبناء الشهداء وضحايا الاعتقال السياسي والنفي، رددوا خلالها شعارات من قبيل:

- هما فين هما فين ——— أولاد الشعب المخطوفين.
- بوكرين ارتاح ——— سنواصل الكفاح.
- بالنضال والصمود ——— الحقيقة ستسود.

بعدها تم إلقاء كلمة تناولت أسباب تنظيم الوقفة ودواعيها من حيث إمعان الدولة في تجاهل مطالب المنتدى وفرضها لمقاربة تنعدم فيها معايير العدالة والانصاف، كما ينص على ذلك القانون الدولي الإنساني.

ويندرج ذلك في سياق فشل أطروحة حول "العدالة الانتقالية" و"الحكامة الأمنية" وغيرها من المصطلحات التي يهدف من خلالها إلى الالتفاف على الإستراتيجية التي أقرها الضحايا المتمثلة في الكشف عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومساءلة الجلادين المسؤولين عنها جنائيا وجبر كافة الأضرار الفردية والمجتمعية عن ذلك، وعلى اعتبار أن الجرائم المرتكبة هي جنائيات لا يطالها التقادم.

وتطرقت الكلمات إلى بعض أوجه معاناة الضحايا بالجهة فيما يخص مواصلة حرمانهم من مورد قار للعيش الكريم، وكذا عدم جدوى بطاقة التغطية الصحية لمن حصل عليها، التي تفرض الدفع المسبق لتكاليف العلاج والتطبيب والدواء ناهيك عن المشاكل والعراقيل المفتعلة لمنظمة «CNOPS" في إرجاع جزء من المصاريف، وكنتيجة لذلك يتساقط الضحايا ليخطفهم الموت جراء هذا الإهمال المقصود.

وفيما يخص الإدماج فإن الأغلبية الساحقة من الضحايا ما زالوا محرومين من حقهم في الإدماج هم وأبنائهم، الذين فوتت عنهم الفرص في الدراسة ومتابعتها وفي الكسب المادي بأنواعه بفعل شراسة القمع المسلط على الأسر وسياسة قطع الأرزاق...

وفيما يتعلق بالتعويض تم الوقوف عند حرمان العديد من الضحايا الذين تقدموا بطلبات التعويض المادي وقوبلت بالرفض، ناهيك على التفاوت الصارخ في المبالغ المسلمة للضحايا الذين تقدموا بطلب ذلك، سيما داخل المجموعة الواحدة من حيث ظروف الاعتقال ووطأة التعذيب وآثاره الوخيمة... لتبين الخلفية الانتقائية والزبونية المتحكمة في عملية التعويض، وتكمن المفارقة في منح التعويض المالي السمين لمجموعة من الأشخاص الذين كانت تجندهم السلطات إلى جانبها في ملاحقة وإرهاب وقمع الضحايا وعائلاتهم، وهذه المقاربة السلطوية أضحت منهجا لها عندما سلكتها مع أعضاء المقاومة وجيش التحرير حيث نال جلادون وعملاء للاستعمار صفة «مقاوم».

كما سجلت الكلمة المعاناة الفظيعة التي تكابدها أسر الشهداء والمختطفين مجهولي المصير في عدم تسلم الرفاة وحقيقة مصائرهم، كما هو الحال مع الشهداء بالجهة: موح أوموح نآيت بري، حدو أولحسن نآيت لحسن، سعيد أوعيوض، حدو نآيت تلا...

وختمت الكلمة بدعوة السلطات الولائية بالجهة للاستجابة للملف المطلبي لفرع المنتدى، والتعبير عن التضامن مع كل ضحايا الاعتقال السياسي والمطالبة بإطلاق سراحهم وفي مقدمتهم معتقلو حركة 20 فبراير والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وتوجيه النداء إلى جميع أعضاء المنتدى من أجل التعبئة للمشاركة في المسيرة الوطنية يوم الأحد 25 نونبر 2012 بالرباط.

بوعزة خير

تكوين 80 خبيرا في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة ومحو الأمية بفاس

عزيز باكوش

بشراكة مع وزارة التربية الوطنية، اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة: فاس-بولمان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة فردريش نومان من أجل الحرية، ومعهد التعاون الدولي للكونفدرالية الألمانية لتعليم الكبار DVV international، نظم مركز حقوق الناس الجامعة الثانية عشر الخريفية «دورة سامي الحسيني وعبد السلام الغازي» حول: «تكوين الخبراء في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة ومحو الأمية الوظيفيطكم؛ وذلك خلال الفترة من 17 إلى 20 أكتوبر 2012 بمركز التكوينات والملتقيات التابع للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بفاس.

وقد همت هذه الدورة التي تندرج في سياق تفعيل إستراتيجية مركز حقوق الناس/المغرب في مجال التربية على حقوق الإنسان، 80 مشاركا (ة) من منسقي التربية على حقوق الإنسان والمواطنة ومحو الأمية الوظيفية بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بكل من: جهة فاس- بولمان، جهة الغرب-شراردة-بني حسن، جهة تازة-تاونات-الحسيمة، جهة كلميم-السمارة، جهة مكناس-تافيلالت، جهة طنجة، جهة الدار البيضاء الكبرى، جهة مراكش-تانسيفت-الحوز، جهة الداخلة.

كما حضر ممثلو وزارة التربية الوطنية، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وممثلو المجتمع المدني العاملون بالمجال من جهة فاس-بولمان وأعضاء وعضوات مركز حقوق الناس.

ويهدف الملتقى -حسب ذ.جمال الشاهدي- إلى تقديم تطوير قدرات ومهارات أعضاء وعضوات اللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة ومنسقي ومنسقات التربية على حقوق الإنسان والمواطنة ومحو الأمية الوظيفية بـ16 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين، وأعضاء وعضوات مديريات التربية على حقوق الإنسان التابعة لمركز حقوق الناس/المغرب في مجال إعداد وإنجاز وتقييم برامج التربية على حقوق الإنسان ومحو الأمية الوظيفية وقياس الأثر. كما يروم كذلك وضع برامج مشتركة بين المركز والأكاديميات الجهوية للاشتغال بها خلال السنة المقبلة ودعم التعارف والتواصل بين أعضاء المركز وممثلي الأكاديميات وتبادل الخبرات والتجارب وتقييم العمل فضلا عن تفعيل اللجان المشتركة عبر التواصل وتقييم البرامج السابقة والتخطيط لآفاق مستقبلية.

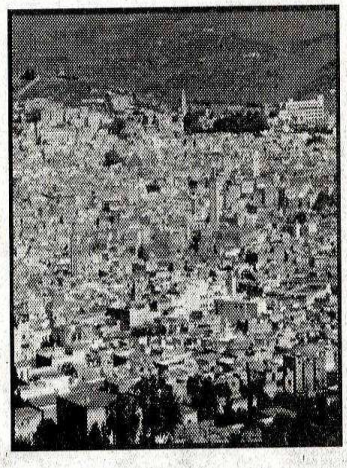

فاس العتيقة

ندوة صحفية تحت عنوان " قراءة واقعية لسياسة التعذيب في السجون المغربية على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان"

الاثنين, 19 نوفمبر 2012

في إطار الجهود التي تبذلها اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين من أجل الكشف عن حقيقة الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون الإسلاميون بالسجون المغربية وعلى ضوء التقرير الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أوضاع السجناء والسجينات بالمغرب تنظم اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين ندوة صحفية تحت عنوان " قراءة واقعية لسياسة التعذيب في السجون المغربية على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان" وذلك بمشاركة كل من المحامي الأستاذ خليل الإدريسي والحقوقي الأستاذ عبد الإله بنعبد السلام والشيخ عمر أبي الفضل الحدوشي . وذلك يوم الثلاثاء 20نونبر 2012 على الساعة الثالثة بعد الزوال بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط .

وعليه فإن اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين تدعو كافة المنابر الإعلامية الحرة والهيئات الحقوقية والسياسية وكافة المهتمين بقضية المعتقلين الإسلاميين لمشاركتها في هذه الندوة الصحفية وبه وجب الإعلام.

ورزازات: الإعلام البديل بين حرية التعبير وأخلاقيات المهنة بالجنوب الشرقي المغربي

19/11/2012

تحت شعار الإعلام البديل بين حرية التعبير وأخلاقيات المهنة نظمت جمعية «فضاء الأسرة والطفولة ترميكت ورزازات بين 16 من شهر نونبر 2012 و18 منه، دورة خامسة للصحافيين الشباب. وهي مبادرة مهمة للغاية لأن النشاط أريد له أن يخصص لإحياء الذكرى الأولى لانطلاق اذاعة صوت ورزازات الجهوية، وإحياء اليوم الوطني للإعلام لذلك من المنتظر أن تخصص بالجنوب الشرقي المناسبة لتكريم مجموعة من الفعاليات، وتنظيم المسابقات التي تختبر بشكل غير مباشر جودة أداء الإذاعة التي يبدو أن الشباب راعيها، ولا شك فالنجاح حليف التجربة «التي عمرت أربع سنوات متتالية بشراكة فعاليات إعلامية وجمعوية وحقوقية، وغيرها» كما قال السيد يونس الشيخ وهو يقيم التجربة في حفل الافتتاح بصفته من مؤسسي الدورات المذكورة. ونريد أن نتحدث عن حفلة الافتتاح التي احتضنت جلسة حول الإعلام البديل بين حرية التعبير وأخلاقيات المهنة التي ساهمت فيها اللجنة الجهوية **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** لجهة الرشيدية ورزازات بمداخلة حول الإعلام البديل والإعلام التقليدي وحقوق الإنسان. وتنوي الجمعية تنظيم ورشات تكوينية حول الإعلام السمعي والمرئي والمكتوب وورشات الإعلام الإليكتروني وهو الإعلام البديل. لماذا اخترت جمعية «فضاء الأسرة والطفولة ترميكت ورزازات» موضوع الإعلام البديل لأنه كما قال السيد محمد هوزان بالمناسبة أن ذلك الإعلام «يفرض نفسه على مجريات الساحة السياسية عالميا بعد الحراك العربي ولا يزال الإعلام البديل هو القناة الأولى التي يمكن من خلالها أن نرصد كل تحركات الشعب العربي وكل الثورات العربية. وأما الإعلام الرسمي فقد حدا حدو الإعلام البديل وأخذ صوره ووثائقه من الإعلام البديل».

انتظم الحفل الاحتفالي في مداخلتين مهدت لهما كلمات الشكر الموصول للشركاء وضمنها اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات والتقدير والترحيب. وأريد أن أتحدث عن مداخلتي التي ألقيتها بالمناسبة بتكليف من السيدة فاطمة عراش رئيسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات. أصرح أني أشرت في البداية إلى أن ما سأعرضه في مداخلتي تحت عنوان «الإعلام البديل والإعلام التقليدي وحقوق الإنسان» لا يعبر عن موقف اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات التي عمرت تسعة أشهر وهي مدة قصيرة لم تمكنها من الاشتغال في الإعلام والخروج بتوصيات في هذا المجال، وبالتالي فالعرض يعكس موقفي فقط، وتجربتي في التدوين التي عمرت 17 سنة ولكنه دعم رمزي من اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات لهذا النشاط الذي يدخل ضمن مجال ممارسة اللجنة.

انتظمت المداخلة في أربعة محاور:

- محور الإعلام البديل
- محور الإعلام التقليدي وحقوق الإنسان.
- محور الإعلام التقليدي وحقوق الإنسان بجهة الجنوب الشرقي.
- الصحافة وثقافة حقوق الإنسان بالجنوب الشرقي.

المحور الأول مستهل بتعريف الإعلام البديل بما هو إعلام شعبي وإعلام غير تقليدي انتشر بموازاة تطور وسائل الاتصال الرقمية. ومن مميزاته أنه يقدم المشاهد الحية والصور من الواقع سليمة من مقص الرقيب، والمشاهد الإنسانية، ويفضح بعض الممارسات، ويساعد العدالة على اكتشاف الجرائم وفي عملية التحري، وما كان له ليبلغ هذا الشأو لولا حرية التعبير التي يتمتع به الإعلام البديل. ينشط الإعلام البديل بوسائل متعددة وتشكل المدونات أحد المواقع الإليكترونية التي تنزع نحو الالتزام وتفتح المجال لاستعراض المواهب وإبراز القدرات والتعبير عن الرأي الحر. ويعاني الإعلام البديل من شدة التوتر بينه وبين القيم، إذ كثرت الحالات التي ترتكب فيه جنح القذف في الأشخاص والمساس بأعراضهم. وطالما يزيغ الإعلام البديل فيعتمد الفحش لغة التواصل. ولا غرو فالغاب أحيانا خير قانون يتحكم في الإعلام البديل، أسماء مستعارة، تقديم الأشخاص بغير جنسهم في بعض الأحيان تحسبهم ذكورا وهم في الواقع إناث والعكس صحيح. ويشكل الإعلام البديل خطرا على الفصاحة اللغوية وعلى تقديس الخبر.

المحور الثاني يدور حول الصحافة التقليدية وحقوق الإنسان، وهو موضوع، وإن كان غير مفكر فيه فهو يفرض نفسه. فالنضال من أجل الديموقراطية يحوي النضال من أجل حرية التعبير، أي من أجل حرية الصحافة. ولما كانت الصحافة سلطة رابعة إلى جانب السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والقضائية، فهي أداة من أدوات المرافعة من أجل حرية الإنسان وإعمال حقوق الإنسان. وإنه من المتعذر النهوض بثقافة حقوق الإنسان بغير وسائل الإعلام.

ولقد أدرك المشرع المغربي ما للصحافة من دور في حقوق الإنسان لذلك خصصت المادة 41 من الظهير المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لتوجب تعيين صحافي عضوا كامل العضوية في لجان المجلس المذكور لأن انخراط الصحافيين في اللجان الجهوية بما هي آليات المجلس قد يساهم، في تقوية حماية حقوق الإنسان بالقلم الذي يحل محل اللسان في أحسن الأحوال. ولقد تابعت الصحافة التزامات الدولة المغربية كالتصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي لم تصدقها الدولة من قبل، وملاءمة القوانين الوطنية مع ما صدق من الاتفاقيات، وتابعت الصحافة المغربية الإصلاحات التي عرفها البلد مدونة الأسرة، وقانون الجنسية، والإصلاحات الدستورية ومدى تأسيسها لبناء الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات، ومدى تضمن ذلك في قوانين تنظيمية تنزيلا للدستور، دستور 2011 نموذجا. وفي هذا الصدد قدمت أمثلة من المقالات الصحافية التي تناولت حقوق الإنسان والحقوق الفئوية، من ذلك «وقفة احتجاجية للنساء السلاليات اليوم بالرباط» نشرته جريدة الصحراء المغربية بتاريخ 2 يوليوز 2009، ومن ذلك «اعتقال مخمور بالرباط متهم باغتصاب قاصر» نشرته جريدة الصباح بتاريخ 7/9/2012، وعُرض مقال يتناول الحقوق الثقافية، على سبيل المثال «تمزالت، عرف أمازيغي أنصف المرأة» نشرته جريدة الأحداث المغربية بتاريخ 09 أكتوبر 2009، ومقال حول المرأة والحركة النسائية نشرته جريد الاتحاد الاشتراكي في التاريخ نفسه (9-10-2009) تحت عنوان «الحركة النسائية تطالب بن كيران وحكومته بتعجيل هيئة المناصفة ومنع أشكال التمييز»، واستُشهِد بمقال تحت عنوان «سفيرة أمريكية: المغرب يشكل نموذجا في مجال مدونة الأسرة» نشرته جريدة الخبر بتاريخ 6 ستنبر 2012، واستُشهِد كذلك بمقابلة مع السيدة عائشة الخماس نشرتها الجريدة أوجوردوي باللغة الفرنسية بتاريخ 7 شتنبر 2012. ولم يُغفل ذكر المقال الذي نشرته جريدة اليوم بتاريخ 17 نونبر 2011، حول مشاركة المجلس الوطني لحقوق الإنسان «ممثلا بأمينه العام السيد محمد الصبار، في أشغال المنتدى العالمي حول البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة الذي نظمته الجمعية الدولية لمناهضة التعذيب»، في شهر نونبر من سنة 2011. واستشهد بمقالات أخرى لبيان مدى اهتمام الصحافة الوطنية بحقوق الإنسان.

المحور الثالث يدور حول الإعلام التقليدي وحقوق الإنسان بجهة الجنوب الشرقي، رُكز فيه على المحاور البارزة في الصحافة خلال سنة 2012، من ذلك الذاكرة، وحرية الاحتجاج، والولوج إلى الخدمات، والحق في الشغل، والمحيطات المنجمية. ففي مجال الاحتجاج «أزيد من ألف شخص من إملشيل يواصلون مسيرتهم بالأقدام في اتجاه تينغير»، نشرته جريدة المساء يوم 26 دجنبر 2012، و«اعتقالات وقنابل مسيلة للدموع في مواجهات مع مواطنين بتينغير»، بعد أن منعتهم السلطة من تشييد منازلهم بدواويرهم بتينغير، مقال أوردته كانت أوردته ذات الجريدة يوم 22 أبريل 2010. وبصدد الذاكرة عرض على سبيل المثال مقالان: «عدي أوبيهي: متمرد ثائر أم انفصالي خائن؟» عنوان لمقال عرضته جريدة فضاء سجلماسة الجهوية، العدد 21، يونيو سنة 2000، والذاكرة في خدمة حقوق الإنسان عنوان لمقال نشرته جريدة الاتحاد الاشتراكي يوم 15 أكتوبر 2012 حول «قافلة من أجل إحياء ذاكرة المنجميين المغاربة في فرنسا». وأثار التوتر حول الولوج إلى بعض الخدمات الانتباه في الندوة المذكورة بعرض ثلاث مقالات أحدهما حول «حول سيدة تضع مولودها بمرحاض دار الأمومة بزاكورة»، وبالضبط بدار الأمومة بتينزولين، نشرته جريدة المساء يوم 18/6/2012، والثاني حول «احتقان يؤخر انطلاق الدراسة بالثانوية الجديدة بأرفود» نشرته جريدة التجديد بتاريخ 09/10/2012، والثالث حول الولوج إلى التعليم العالي عنوانه «المحرومون من المنحة الجامعية بإقليم تينغير يهددون بإضراب عن الطعام» نشرته جريدة التجديد في نفس اليوم.

المحور الأخير يدور حول الصحافة وثقافة حقوق الإنسان بالجنوب الشرقي،استهل بسؤال حول ما المقصود بثقافة حقوق الإنسان من خلال الصحافة؟

لئن كانت الصحافة الوطنية تعتمد في الغالب على وكالة المغرب العربي للأنباء لنشر كل ما يتعلق بالجنوب الشرقي فإنها طالما تعتمد على الخبر الرسمي، الخبر الذي يتوفر في الغالب على بعض المواصفات الشكلية، مكان الحدث وزمانه، الفاعل وسبب الفعل، وكيف فعل الفعل، وهو خبر مقدس إذ تحرم الوكالة التعليل والتعليق، وبالتالي فالخبر الحقوقي يخلو من ثقافة حقوق الإنساني التي تتجلي في تملك المفاهيم الحقوقية، ومعاينة الخصاصة في إعمال حقوق الإنسان، واكتساب التعاريف الدقيقة كانتهاك حقوق الإنسان، والميز، والمساواة...و القدرة على تصنيف المادة الإعلامية في إحدى مجالات حقوق الإنسان وأجيالها، والدراية التامة بما تحويه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويمكن القول، إن الثقافة الحقوقية حاضرة في المقالات الصحافية بشكل غير مباشر و على شكل جرعات تستخلص بالاستنطاق الجيد للنص، وأما حضورها المباشر فنادر للغاية.

تحضر ثقافة حقوق الإنسان ويلتقي الصحافي مع الحقوقي لما يتعلق الأمر بقضية من قضايا المرتبطة بحرية التعبير وحرية التظاهر وحرية تأسيس الجمعيات وتجديدها، وحرية الاعتقاد، والحقوق اللغوية. ولكن ذلك الحضور غير مجرد من التوتر، وحسبنا أن الصحافة لما تتناول زواج القاصرات لا تستحضر أن البعض ممن يزوج بناتهم وهم قاصرات يحملون على تنفيذ الأعراف القديمة المرتبطة بالهوية الثقافية لعشائرهم، وطالما تتهم هؤلاء بالأمية والتخلف. ومن جانب آخر تكاد تغيب المقالات الصحافية المدونة بالأمازيغية مما يتعذر معه الحديث عن الاعتناء بالحقوق الثقافية و احترام الحقوق اللغوية لثلة عريضة من سكان الجنوب الشرقي المغربي، وكذا التعدد الثقافي الذي تزخر به المنطقة. فإذا اطلعنا على جل المقالات التي تناولت حادثة تيزي ن توشكا الواقعة يوم 4 شتنبر 2012 نجدها تخلو من عبارة الحق في الحياة، والحق في السلامة الشخصية، وقبل ذلك الحق في الولوج السليم والأمين لسكان الجنوب الشرقي نحو شمال جبال الأطلس. صحيح أن بعض المقالات أشارت إلى جبر الضرر الجماعي وإلى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لكنها لم تفصل القول في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وبرنامج جبر الضرر الجماعي وإن كان مختصا ببعض المناطق دون غيرها .

صحيح أن الحركات الاحتجاجية التي غطتها الصحافة المكتوبة تزخر بثقافة حقوق الإنسان ضمن بيانات المطالب، والتي تربطها في الغالب بثقافة الواجب. فمن ذلك ذكر مسؤولية الدولة «بخصوص الحالة المتردية للظرف أو مراقبة الحالة الميكانيكية لوسائل النقل ومراقبة احترام الحمولة القانونية» في حادثة توشكا كما ورد في أحد المقالات. ومن بين الحقوق المضمنة في بيانات الاحتجاجات الحق في السكن توسيعه، والاستفادة من الأرض الجماعية والمساواة في ذلك الحق. ومن بين الحقوق الواردة في بيانات الاحتجاجات الحق في السكن توسيعه، والاستفادة من الأرض الجماعية والمساواة في ذلك الحق. وإنه بالمحيطات المنجمية خصاصة في بعض الحقوق، من ذلك الولوج إلى الصحة (ست ممرضين وطبيبة لفائدة أقل من 1000 عامل) بمنجم جبل «ألبان»، والحق في ترشيد المياه الفلاحية. وأما اعتماد الصحافة المكتوبة على المصادر الحقوقية فقد تكرر مرة واحدة لما استشهدت جريدة المساء بالرسالة التي وجهتها العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان فرع زاكورة إلى رئيس الحكومة ووزير الصحة حول السيدة التي وضعت مولودا بخلية المرفق الصحي من دار الأمومة بجماعة تينزولين.

No solution near for Moroccan detainees

November 20, 2012

Since September, a group of Moroccan politicians has emerged as a self-appointed broker attempting to negotiate a solution on behalf of detained Salafist extremists. The arrival of the Islamist Justice and Development Party (PJD) to power and the burgeoning expectations created by the political circumstances, promises offered by the Salafists themselves to renounce violence, and numerous reports by human rights groups about the poor conditions for Salafist-jihadist detainees in prison, have all failed to bring about a negotiated resolution of the problem.

Faced with official silence, these other actors, namely the left-wing lawyer and former political prisoner Ahmad Rakez, Khadija Rouweissi and Nabila bin Omar (both from the Party of Authenticity and Modernity), and Mohammad al-Khalidi, the secretary-general of the Renaissance and Virtue Party, seem to have taken the initiative to mediate in recent months. But it is apparent that none of these new mediators has a specific plan, and that their initial move is to simply visit detainees and gather their proposed solutions.

These recent initiatives raise the hopes of detainees and their families for an immediate solution – a number of them believe that the initiatives represent an indirect message from the government looking for a solution, particularly when these mediators speak of "higher authorities" or that they have been sent from the palace. This sudden involvement brings out key questions about the intentions, goals and ultimately the success of these initiatives: Which of them will actually be able to tackle this sensitive problem and provide an actual solution? With such vast ideological differences and tangled legacies, will meaningful cooperation take place between the two extremes?

In the wake of the 2003 Casablanca attacks, which killed 45 and left dozens wounded and disabled, several names were mentioned successively whenever a group was arrested for terrorism-related charges: Al-Hijra wal-Takfir (Exodus and Excommunication), Al-Sirat al-Mustaqim (the Straight Path), the Moroccan Islamic Combatant Group, the New Muslims, Fath al-Andalus – some of which were designated in media outlets by their (supposed) leaders' names. However, the term Salafism-jihadism prevailed as an umbrella label in security and media circles when referring to detainees held for terrorism-related accusations.

Prior to the Casablanca bombings there was no established "movement" of Salafism-jihadism per se in Morocco; official authorities in charge of the investigation declared in its wake that those involved in the suicide attacks belonged to the "Islamist Salafist-jihadist movement" – hitherto an unknown group of individuals with a common set of perceptions, rather than an actual structured organization. Yet there were no public written materials about the ethics of such a movement and thus the designation "Salafist-jihadists" used in those security and media circles came to refer to all detainees suspected of terrorism – very few of whom seem to have actually been implicated in acts of violence.

In a meeting with the Joint Committee for the Defense of Islamist Detainees – currently the official representative for a large number of detainees – Justice Minister Mustapha al-Ramid expressed his intent to open a national dialogue with the goal of reaching a comprehensive compromise amenable to all sides – but only after the Justice Ministry finishes drafting the National Charter on Judiciary Reform. Ramid's statement was something of a letdown. Until recently, the minister had inspired expectations of a much quicker and more effective response; he was, after all, a longtime rights activist and the former head of the Karama Human Rights Forum (one of the first organizations to speak out on this topic), as well as a proponent of finding compromise to address the issue of detained Salafist-jihadists.

Ahmad Rakez waded into the debate as a lifetime opposition activist seeking to achieve the greater national good. Rakez proposes consolidating ongoing political reforms in Morocco while activating the content of the Constitution – particularly its sections related to justice, the judiciary, fair trials and political detentions. Although he left initial meetings with prisoners with a positive impression – detainees affirmed a belief in Morocco's "national principles" – he has yet to do anything other than hold meetings and discuss their ideas. Meanwhile, he is formulating a proposal, which he will present to the authorities.

Meanwhile, Khadjia Rouweissi and Nabila bin Omar have had their own meetings with a group of terrorism detainees, vowing to resolve the issue in a way that preserves human dignity. During a three-hour meeting with Hassan al-Khattab and Abdulqadir Belliraj – who is sentenced to life in prison – they discussed prison conditions and a possible resolution.

Similarly, Mohammad al-Khalidi met with a group of detainees in prison for similar discussion, focusing on their articulation of Moroccan nation's principles. During his meetings, Khalidi stated that he was an envoy of "higher authorities," without specifying what exactly this meant, and that he would be writing a report with summaries of all his visits to submit to those authorities. Interestingly, Khalidi's move on this was without consulting his party's leadership, which has led to some internal bickering – particularly since the idea to break the standstill had been that of Khalidi's top deputy, Dr. Mustapha Kreen.

Amid all this, the National Revision and Integration Commission was recently established – headed by the same Mustapha Kreen. Its aim is to adopt a dialogue-based approach between Islamist prisoners and the state. Composed of politicians and rights activists, the commission offers a new vision in which Salafist-jihadists are able to revisit their core ideologies and revise their positions, while the state attempts to adopt dialogue as a mechanism to re-integrate them into society.

What is unclear is why some important figures on the jihadist side remain silent. Why have sheikhs released in groups by royal pardon – like Hassan al-Kettani, Abdelwaheb Rafiki "Abu Hafs," Omar al-Heddouchi, Mohammad al-Fizazi and Abdulkarim al-Shadhli (all known Salafist-jihadists) – been slow to intervene or mediate a solution for those still in prison? Their non-involvement might be attributable to an inability to vouch for all of the detainees. Considering that jihadists themselves are not of a uniform bloc, there also might be the issue of the sheikhs' authority over them – that they have none to persuade them as a group one way or another.
Reconciliation, however, cannot be discussed as a solution for Morocco's terrorism cases without addressing the role of the Human Rights (CCDH), which is now known as **the National Council on Human Rights** (NAdvisory Council on HRC). Along with the Karama Human Rights Forum, the NHRC has been at the forefront of promoting conciliatory, rather than heavy-handed, approach since 2008. This is not to diminish, however, the value of the interview of King Mohammad VI with the Spanish newspaper El Pais on Jan. 16, 2005, which was seen as paving the way implicitly for reconsideration of the security-first approach to terrorism.
From the beginning, royal pardons were seen as a way of resolving detentions – as suggested by Ahmad Harzani, head of the then-CCDH, to the Karama Human Rights Forum in his June 2008 meeting with the forum's former secretary-general, Khalil al-Idrisi. Harzani proposed that prisoners write up statements denouncing acts of terrorism. These statements would also renounce takfir and explicitly state their attitude toward the monarchy. A large number of detainees did actually send letters to the CCDH and Karama as part of a petition for amnesty and openly recanted violence and takfir – eventually being rewarded with royal pardons. The royal pardons eventually stopped for a period of time, suggesting that the state did not believe itself to have sufficient guarantees to continue handing out amnesty for the rest. Pardons only resumed after Mustapha al-Ramid was named minister of justice; only then were Sheikhs Abu Hafs, Kettani and Heddouchi released.
Following its experience as the CCDH, the renamed NHRC began its human rights activism by mediating for amnesty on behalf of a group of prisoners convicted of terrorism. Among those were political prisoners from what is known as "the Belliraj case": Mohammad al-Marwani, secretary-general of the unlicensed Umma Party, Mustapha al-Moatasem, secretary-general of the dissolved Al-Badil al-Hadari (Civilized Alternative) Party, his deputy Mohammad al-Amin al-Rikala, Maal-Aynayn al-Abadala, member of the Justice and Development Party, the journalist from Al-Manar TV, Abdul-Hafiz al-Seriti, Sheikh Mohammad al-Fizazi and Sheikh Abdul-Karim al-Shadhli. All of them were granted pardons after King Mohammad responded favorably to a memorandum sent by the head of CCDH Idris al-Yazmi and his secretary-general Mohammad al-Sabbar. Yet a number of their followers remain behind bars.

It is true that the Salafist movement today has become more open-minded in dealing with others, but the Salafists still prefer to petition on behalf of themselves – rather than with the aid of outsiders. Hassan al-Khattab, sentenced to (and serving) 30 years in jail, has said as much. He argues in his writings and through his family that the Salafist movement can only be addressed through a Salafist tack, and that the new intermediaries have entered the playing field only to politicize their cause – and that none of them have offered direct solutions for a national reconciliation.

While Khattab and a group of his fellow prisoners believe that there is a pressing need to openly debate Morocco's version of Salafist-jihadism to resolve its crisis for once and for all, they also agree that the topic is still too big for a single organization (even a political party) to tackle alone.

Sanaa Karim is a Moroccan journalist. This commentary first appeared at Sada, an online journal published by the Carnegie Endowment for International Peace.

اختتام فعاليات الدورة الأولى لسينما الزمن الراهن و حقوق الإنسان

أسدل الستار مساء هذا السبت 17نونبر2012 على أعمال الدورة الأولى لسينما الزمن الراهن وحقوق الإنسان بميضار، بنجاح منقطع النظير، حيث استطاعت هذه الدورة المنظمة من طرف جمعية أوسان الثقافية بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن تلفت النظر إليها، و تحضى بحضور كبير لمختلف الفعاليات الفنية و الأدبية و الحقوقية و السياسية بجهة الريف.

هذا وتم خلال هذه الدورة تقديم مجموعة من الأفلام الهادفة التي تتناول قضايا تهم تاريخ المغرب المعاصر، ومنها فيلم ذاكرة معتقلة لجلالي فرحاتي و طيف نزار لكمال كمال و درب مولاي الشريف لحسن بنجلون، وعلي ربيعة و الآخرون لأحمد بولان .

وخلال كلمة افتتاح الدورة التي استمرت ثلاثة أيام شكر منسق الدورة ميلود اليعوتي الفعاليات الحاضرة و أشاد بجهود اللجنة التنظيمية، كما أوضح أن الجمعية تروم من تنظيم هذه الأيام السينمائية إلى تعزيز دور الفن السابع في حفظ الذاكرة الجماعية، والتعريف بالرصيد النضالي لمختلف الأجيال من أجل بناء مغرب الديمقراطية و المواطنة و حقوق الإنسان، و المساهمة في القراءات المنفتحة والمتعددة لتاريخ المغرب المعاصر، و أضاف أن اهتمام جمعية أوسان الثقافية بعرض هذه الأفلام يأتي في سياق تفعيل أهدافها التي تجعل من الحفظ الإيجابي للذاكرة الجماعية إحدى أولويتها إلى جانب تقوية الحكامة الجيدة و نشر ثقافة حقوق الإنسان.

و استطاعت الدورة الأولى أن تحظى حضورا جماهيريا وفنيا لافتا حيث امتلأت قاعة العروض التابعة لدار الشباب بالحضور طيلة أيام الدورة.

العصبة الأمازيغية تهاجم سياسة الحكومة

بتاريخ 19 نوفمبر, 2012

بيان للرأي العام الوطني و الدولي

اجتمع المكتب التنفيذي للعصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان يوم السبت 17 نونبر 2012، بمدينة بويزكارن. و بعد مناقشة و تدارس مختلف المستجدات الحقوقية التي عرفتها الساحة الوطنية و الدولية، فإن المكتب التنفيذي للعصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان يعلن ما يلي:

وطنيا:

1- تدين العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان التصريحات العنصرية الأخيرة تجاه الأمازيغ الصادرة عن رئيس فريق الأصالة و المعاصرة بمجلس النواب، و تؤكد على المسؤولية الكاملة لحزب الأصالة و المعاصرة و فريقه النيابي في هذه التصريحات اللامسؤولة، وتطالب حزب الأصالة و المعاصرة باتخاذ موقف رسمي واضح من هذه التصريحات.

2- تطالب الحكومة المغربية بالاستجابة الفورية للملف المطلبي المشروع لساكنة و معتصمي منطقة إميضر، و وقف جميع المتابعات و المحاكمات التي تستهدف النشطاء و المدافعين عن حقوق الإنسان بالمنطقة.

3- تندد العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان بالاستغلال البشع لمقدرات و ثروات القبائل و السكان الأصليين بالمغرب (الترامي على الأراضي، استغلال الثروات المعدنية، شجرة الأركان...).

4- تطالب العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان الحكومة المغربية بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين الأمازيغ (أعطوش، أوسايا...).

5- تطالب العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان الدولة المغربية بالمصادقة على جميع الاتفاقيات و الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، و البروتوكولات الملحقة بها، و فتح الباب للمقررين الخاصين و الخبراء المستقلين لدى أجهزة الأمم المتحدة لزيارة المغرب.

6- تطالب العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان الحكومة المغربية بالتعاطي الإيجابي و الجدي مع التوصيات الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص أوضاع السجون بالمغرب، و تطالب بضرورة مساءلة منتهكي حقوق السجناء.

7- تسجل العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان استفحال ظاهرة تشغيل الخادمات الصغيرات بالبيوت، خصوصا لدى الأسر المتوسطة و الميسورة، و استمرار مختلف الانتهاكات التي تطالهن (التعذيب، الضرب، التعنيف، التحرش الجنسي...).

8- تثمن العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان قرار الحكومة المغربية بمنع أطباء القطاع العام من الاشتغال بالمصحات الخاصة.

دوليا:

9- تطالب العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي باحترام سيادة و استقلال دولة أزواد، و ضرورة التمييز بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد كحركة ديمقراطية، و الجماعات الإرهابية بمنطقة الصحراء الكبرى.

10- تدين العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، و تدعو المجتمع الدولي للاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني المشروعة في بناء دولته المستقلة في حدود 1967، و عاصمتها القدس الشرقية.

11- ترحب العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان بتشكيل الائتلاف الوطني السوري كإطار وحدوي للمعارضة السورية، و ممثلا شرعيا وحيدا للشعب السوري، و تطالب المجتمع الدولي بتدخل إنساني عاجل لمساعدة اللاجئين، و إقرار منطقة حظر جوي لحماية المدنيين السوريين.

12- تطالب العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان الحكومة المغربية باعتماد سفير للائتلاف الوطني السوري لدى المغرب، على غرار ما قامت به الدولة الفرنسية.